A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/GA/39/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 20 يوليو 2010

الجمعية العامة للويبو

سلسلة الاجتماعات التاسعة والثلاثون (الدورة الاستثنائية العشرون)

جنيف، من 20 إلى 29 سبتمبر 2010

تقرير سنوي موجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

من إعداد الأمانة

1. في هذه الوثيقة التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

2. إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة علما بتقرير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

[يلي ذلك المرفق]

تقرير سنوي موجز لمدير
شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

من 1 يوليو 2009 إلى 30 يونيو 2010

أولا. معلومات أساسية

1. الغرض من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (الشعبة) في الويبو هو الاضطلاع الفعلي بالرقابة الداخلية في المنظمة. وتتولى الشعبة بموجب مهمتها العامة المعلنة أعمال الفحص والتقييم باستقلالية في بأنظمة الويبو وإجراءاتها الرقابية والإدارية ورفع توصيات لتحسينها، ومن ثم تقدم إلى الإدارة وغيرها من المعنيين استنتاجات معقولة وتوصيات سديدة وضمانات ومساعدة بشأن أداء مسؤولياتهم بفعالية وعلى نحو أفضل وتحقيق رسالة الويبو وأهدافها.

2. وقد أنشئت الشعبة في مايو2000. وشملت مهامها في الأصل وظيفتي التدقيق والتقييم على المستوى الداخلي. وبصفة غير رسمية، كانت الشعبة أيضا محطةً مركزية للتحقيق والمعاينة. وبموافقة الجمعية العامة على ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي[1] في سبتمبر 2005 (المعدل في سبتمبر2007) أضيفت وظيفتا التحقيق والمعاينة تحديدا إلى مهام الشعبة. ثم تطورت مواصفات وظيفة التقييم وأنشطتها في إطار سياسة التقييم التي وافق عليها المدير العام سنة 2007 وإنشاء قسم التقييم والمعاينة سنة 2008.

3. تقضي الفقرة 23 من ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي أن يرفع مدير الشعبة تقريراً سنوياً موجزاً إلى المدير العام ونسختين إلى مراجع الحسابات الخارجي ولجنة التدقيق، يستعرض فيه الأنشطة المنجزة وتوجهاتها ونطاقها والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ثم يرفع التقرير الموجز إلى الجمعية العامة. إضافة إلى ذلك، تعدّ شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقارير إعلامية داخلية مقتضبة وفصلية لتمكين المدير العام ولجنة التدقيق من الاطلاع المستمر على أنشطة الرقابة المنجزة. وتقدم الشعبة أيضا عرضا عن أنشطتها (الميثاق، الفقرة 22) أثناء الدورات الرسمية للجنة البرنامج والميزانية. ويمكّن التقرير الموجز أيضا أهم الأطراف المعنية وموظفي الويبو بصفة عامة من الاطلاع على أنشطة الشعبة وتقاريرها والتحديات التي تواجهها أثناء أداء ولايتها.

ثانيا. ملخص أنشطة الرقابة الإدارية الداخلية

4. يرد أدناه ملخص أهم أنشطة الرقابة الداخلية خلال الفترة قيد النظر:

(أ) التدقيق الداخلي

"1" صدرت تقارير التدقيق خلال الفترة قيد النظر في الموضوعات التالية:

- نظام الرواتب في الويبو[2] ،
- مراقبة الإيرادات وتحقيقها في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ،
- مراقبة الإيرادات وتحقيقها في نظامي مدريد ولاهاي،

[1] ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي بصيغته المعدلة في سبتمبر 2007. انظر الوثيقة WO/GA/34/15.

[2] أسفرت مناقصة دولية محدودة عن اختيار شركة كا. بي. أم. جي. للاضطلاع بمهمة التدقيق المذكورة بإشراف شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

- مشروع البناء الجديد (حتى سبتمبر 2009)[3]،
- متابعة أعمال التدقيق لسنة 2008 بشأن أمن المعلومات والأعمال المرتبطة به - ومراقبة النفاذ إلى أنظمة الويبو المعلوماتية،
- تقييم ثغرات في المراقبة الداخلية،

"2" وأنجز التدقيق الميداني وأعدت مشروعات التقارير وأحلناها إلى الجهات المشمولة بالتدقيق بغية التعليق عليها. وشمل التدقيق المجالات التالية:

- مشروع البناء الجديد (حتى يونيو 2010)،
- مراقبة الإيرادات وتحقيقها في مركز التحكيم والوساطة،
- الخبراء الاستشاريون المأجورون محليا.

"3" وقد حدّثنا وثائق التخطيط للتدقيق الداخلي (الاستراتيجية وتقييم المخاطر وتحليل الاحتياجات وخطة العمل وبرنامجه لفترة السنتين 2010-2011) واستكملناها وأدرجنا فيها تعليقات مفيدة من المدير العام ولجنة التدقيق. وجاء في خطة العمل المفصلة لفترة السنتين 2010-2011 تحديد الاحتياجات إلى التدقيق في مجالات العمل ذات المخاطر العالية والمسائل التي يقتضي تدقيقها 1200 يوم عمل.[4] وبإمكان الشعبة اليوم تكريس نحو 440 يوما فحسب لهذه الأعمال في الفترة 2010-2011 (منها 120 يوما يغطيه خبراء التدقيق من الخارج). ويدعو نقص أعمال التدقيق في المجالات والأنظمة عالية المخاطر إلى قلق بالغ. ويدل القصور في تغطية المخاطر العالية المحددة بواسطة تقييم المخاطر وتحليل الاحتياجات إلى التدقيق على أن الشعبة غير قادرة على ضمان حسن سير عمليات المراقبة الداخلية الرئيسية. لذا وافقت الإدارة على قبول المخاطر بدرجة عالية. وقد أبلغنا الإدارة ولجنة التدقيق رسميا بذلك أثناء المناقشات التي دارت بشأن التخطيط للتدقيق الداخلي.

"4" وتطبق الشعبة في أعمال التدقيق الداخلي المعايير المهنية والقواعد الأخلاقية المعمول بها في معهد المدققين الداخليين وما يتصل بها من توصيات وإرشادات. واستمر العمل على وضع دليل للتدقيق الداخلي وإجراءات العمل المعتادة ونماذج التدقيق خلال الفترة المذكورة، كل ذلك مشفوعا بتقييم ذاتي للجودة.

"5" واقترحنا تعديلات على الميثاق تشمل أحد الأحكام التي تنص على إدراج جميع أنشطة الرقابة ضمن مهام مدير الشعبة في هذا الميثاق، ويمكن أن نطلق عليه اليوم اسم ميثاق التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وهذا متوافق مع توصيات المراجع الخارجي. أما الإشارات إلى الأمور المرتبطة بالتحقيق فقد عززناها ووضحنا مراميها.

---

[3] دأبت الشعبة كل سنتين على إجراء تدقيق في سجلات المخاطر المتعلقة بمشروع البناء الجديد (ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة أيضا) وفق استراتيجية التدقيق التي وضعت لهذا الغرض نزولا عند طلب لجنة التدقيق. ويأتي هذا النهج مكمّلا لعمل التدقيق الذي أنجزه المراجعون الخارجيون بشأن مشروع البناء الجديد وللمراجعات المنتظمة التي تنجزها لجنة التدقيق في هذا الشأن.

[4] وهذا يوازي ما حددته وحدة التفتيش المشتركة للأمم المتحدة أي وجود من أربعة إلى ثمانية مدققين مهنيين في منظمة بحجم الويبو وتشعّبها (انظر المرفق 1 في الوثيقة JIU/REP/2006/2). لذا، تجدر الإشارة إلى أن قلة عدد الموظفين العاملين حاليا في مجال التدقيق حالت دون التكفل بجميع المجالات المحددة ذات المخاطر العالية ودون التدقيق في أي من المجالات ذات المخاطر المتوسطة أو الضعيفة سنة 2009. وعليه، فإن عدد أيام العمل المخصصة من أجل تغطية كاملة للمجالات المحددة ذات المخاطر العالية بواسطة تقييم المخاطر يفوق حاليا ثلاث سنوات عمل.

"6" وضعنا في متناول كل دولة من الدول الأعضاء تقارير التدقيق الداخلي ويمكن الاطلاع عليها في مكتب مدير الشعبة. ويمكن الاطلاع أيضا على الملخصات العملية لتقارير التدقيق الداخلي على صفحة الشعبة على الإنترانت.

(ب) التحقيق

"1" في سنتي 2008 و2009 زاد عدد القضايا في قسم التحقيق زيادة حادة بسبب تراكم القضايا على مدى الفترات السابقة وزيادة الطلب على التحقيق. وأدى إجراء تحقيقات واسعة النطاق ومعقدة تتعلق في معظمها بحوادث أمن المعلومات المبلغ عنها إلى تفاقم الوضع. وقد سعى المدير العام إلى القضاء على هذا التراكم سنة 2009 فزوّد الشعبة بمحقق إضافي استعارته الويبو من مكتب الأمم المتحدة في جنيف وخبراء آخرين في مجال التحقيق.

"2" وخلال فترة التقرير وردت تسع قضايا جديدة أو بدأ النظر فيها (مقارنة بالقضايا التسعة والعشرين التي وردت في الفترة السابقة). وللاضطلاع بأنشطة التحقيق في القضايا الجديدة والعشرين قضية العالقة حتى بداية الفترة المذكورة كان لا بد من تخصيص موارد بشرية ومالية. وأمكن إقفال إحدى عشرة قضية خلال هذه الفترة. وينظر قسم التحقيق حاليا في ست وعشرين (26) قضية.

التحقيقات خلال فترة التقرير

القضايا الجارية فى 1 يوليو 2009	قضايا جديدة مسجلة فى فترة التقرير	تحقيقات منجزة فى فترة التقرير	القضايا الجارية إلى حدود 30 يونيو 2010
28	9	11	26

"3" وأعددنا خطة عمل مفصلة لقسم التحقيق وأرسلناها إلى المدير العام ولجنة التحقيق التي نظرت فيها خلال اجتماعها السادس عشر في أبريل 2010.

"4" وكان قسم التحقيق مرجعا هاما لإدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني أثناء معالجة القضايا أمام اللجنة الاستشارية المشتركة أو عند رفع دعوى استئناف إلى مجلس التظلمات في الويبو أو إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بعد اضطلاع الشعبة بالتحقيق. وبخصوص القضايا التسع التي انتهى التحقيق فيها خلال فترة التقرير السابقة والحالية قدمت الشعبة المشورة والتعليقات لكل من إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني من أجل إعداد ملف عن حيثيات القضية بإعداد المذكرات والتعليق على مسودات المرافعات.

"5" ووضعنا اللمسات الأخيرة على مشروع دليل التحقيق بعد مشاورات داخلية مكثفة وأرسلناه إلى لجنة التدقيق كي تبدي تعليقاتها النهائية عليه قبل نشره. ويضم الدليل اقتراحات مفيدة من مكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية ومجلس جمعية الموظفين ونخبة من الموظفين وما أدخلته الشعبة من تعديلات. وانتهى إعداد سياسة عامة للتحقيق رفعناها إلى المدير العام التماسا لتعليقاته. وستقدم هذه السياسة إلى لجنة التدقيق كي تستعرضها وتعلق عليها قبل عرضها على الدول الأعضاء (انظر الفقرة 13(ب) من الميثاق). وتشمل هذه السياسة بعض الأسس نفسها التي تشملها المبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيق والدليل، إلا أنها إعلان مجدٍ عن المبادئ التي يقوم عليها التحقيق في الويبو.

"6" وأعد قسم التحقيق لأول مرة تقريرا سنويا عن أنشطته وصدر التقرير في يناير 2010 وتناول الإنجازات الرئيسية للقسم والتحديات التي اعترضته السنة الماضية. وخلص التقرير إلى أن التحقيقات المنجزة خلال تلك الفترة أسفرت عن بعض النتائج المرضية واستخلاص بعض العبر العامة. ومع ذلك أشار القسم إلى أن عددا من التحقيقات الهامة لم تنجز، والأرجح أن نتائجها ربما يكون لها أثر إيجابي في عدة مجالات حيث يتّضح أن التعسف سائد.

"7" وخلال هذه الفترة اهتمت الشعبة على وجه الخصوص باستخلاص العبر وصياغة التوصيات في مجالات محددة في المنظمة. ويمكن الاطلاع على موجز لهذه العبر المستخلصة في الملحق الأول وعلى المزيد من المعلومات المفصّلة عن التحقيق والإحصائيات في الملحق الثاني.

"8" وأصبح موقع قسم التحقيق على الإنترانت يقدم روابط تفضي إلى ميثاق التدقيق الداخلي والمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيق (بالإنكليزية والفرنسية والعربية والإسبانية) وغيرها من الروابط المفيدة تحيل إلى مواقع مثل معايير السلوك للجنة الخدمة المدنية الدولية ومكتب الأمم المتحدة لدوائر الرقابة الداخلية. ويقدم موقع القسم تعاريف للتدقيق والتقييم والتحقيق وروابط تحيل إلى التقارير السنوية الموجزة للشعبة وتوصيات لجنة التدقيق.

(ج) المعاينة

"1" أنشأت الويبو مكتبا للأخلاقيات عقب استعراض لعمليات المعاينة التي أجرتها الشعبة لأنظمة النزاهة والأخلاقيات في الويبو في فترة تقرير سابقة. وأيدت الشعبة هذه المبادرة بشدة معتبرة إياها خطوة إلى الأمام من أجل إرساء القيم والثقافة المنشودة في المنظمة. وقد نسّق قسم التحقيق مع مدير مكتب الأخلاقيات من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ سياسة للإبلاغ عن المخالفات وإجراءاتها (انظر الفقرة 8 من الميثاق) وستضع إجراءا لضمان سرية الإبلاغ يشمل خط اتصال مباشر. وسيكفل المدير العام عبر مكتب الأخلاقيات توفير حماية إضافية من الانتقام (انظر الفقرة 9 من الميثاق).

(د) التقييم

"1" ترمي وظيفة التقييم داخل الويبو إلى تشجيع إصدار معلومات تقييمية ذات شأن والاستعانة بها من أجل ما يلي: "1" اتخاذ القرارات بشأن تحسين الأنشطة حاضرا ومستقبلا "2" وتولي الدول الأعضاء صياغة السياسات واستعراضها "3" وتولي المدير العام الرقابة على الإدارة. وتركز وظيفة التقييم على التعلم والمساءلة وهذا يسري على ما ينجز من تقييم ذاتي وغيره على صعيد المنظمة. وخلال فترة التقرير اضطلع قسم التقييم بالأمور الرئيسية التالية:

- إعداد خطط عمل مفصلة للتقييم واستراتيجية للتقييم للفترة 2010-2011. وكلتا الخطتين قدمتا إلى المدير العام ولجنة التدقيق التماسا للتعليق عليها،
- وإعداد تقرير يقدر أولويات التقييم لسنة 2010 داخل الويبو،
- وإعداد "مبادئ توجيهية للتقييم المستقل" لفائدة قسم التقييم،
- وإتمام تثبيت تقرير أداء البرنامج 2008-2009،
- وتزويد المدير العام بتقرير سنوي عن أنشطة قسم التقييم لعام 2009 كما تقتضيه سياسة التقييم مع نسخة منه مقدمة إلى لجنة التدقيق.

- وتعديل سياسة التقييم[5] ورفعها إلى المدير العام ولجنة التدقيق التماسا للتعليق عليها.

"2" ووضعنا تقارير التقييم في متناول الدول الأعضاء ويمكن الاطلاع عليها من على موقعي الإنترنت والإنترانت.

"3" وإضافة إلى الإنجازات المذكورة أعلاه، قدم قسم التقييم لعدة برامج المشورة في مجال التقييم وخدمات الدعم المخصصة لتحسين ممارسات المراقبة والتقييم الراهنة في حدود الموارد المتاحة. ونخص بالذكر من هذه المساهمات تقديم المشورة والدعم والتوجيه إلى شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية وشعبة المعارف التقليدية والقسم الجديد المعني بإدارة البرنامج والأداء. واستمر قسم التقييم في مشاركته النشطة ضمن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وساعد على إنشاء شبكة غير رسمية تضم مُقيّمين في منظمات دولية بجنيف.

ثالثا. أعمال رقابية أخرى

مشورة الشعبة

5. أسدت الشعبة المشورة لفريق الإدارة بشأن مختلف القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر والإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي وإجراءات المراقبة المالية الداخلية والامتثال للوائح الويبو وقواعدها في المجالات المستهدفة. وفي حدود الموارد القليلة تعتزم الشعبة مواصلة التدقيق وتقديم المشورة بشأن تطورات مهمة في أنظمة الويبو، نذكر من بينها ما يلي:

- المضي قدما في وضع إجراءات لإدارة المخاطر، ولا سيما على مستوى المؤسسة،
- ووضع ترتيبات للمراقبة الداخلية والمساءلة تكون أكثر فعالية وجدوى، وتنفيذ تلك الترتيبات،
- واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام متكامل للتخطيط للموارد المؤسسية: للشعبة صفة مراقب في فريق المشروع كي تضمن أنّ النظام الجديد القائم على برنامج PeopleSoft سيكفل مراقبة داخلية كافية وفعالة في ظل النظام.

لجنة التدقيق

6. وافقت الجمعيات الويبو في سبتمبر 2005 على إنشاء لجنة الويبو للتدقيق[6]. وعقدت لجنة التدقيق اجتماعاتها الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ودأبت اللجنة على دعوة الشعبة بانتظام إلى حضور دوراتها الفصلية والرد على الأسئلة المفصلة عن عمل الشعبة وسير عملها.

مراجعو الحسابات الخارجيون

7. تواصل التعاون والتنسيق المهني على نحو ممتاز مع المراجع الخارجي الذي أنجز استعراضا متماسكا ومهنيا لسير عمل قسم التدقيق الداخلي سنة 2009. وقد لاقى ذلك الحرص على تقييم الجودة من خبراء خارجيين مستقلين الترحيب وكان مفيدا ومكمّلا لجهود الشعبة في مجال التقييم الذاتي باعتبارها جزءا من تنفيذ سياسة تقييم الجودة المنصوص عليها في استراتيجية التدقيق الداخلي (انظر الفقرة 13(ز) من الميثاق). وهذا التقرير مرفوع إلى لجنة البرنامج والميزانية مشفوعا بتعليقات الشعبة وأعمالها المقترحة فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة (الوثيقة WO/PBC/15/12).

[5] وافق المدير العام على سياسة التقييم سنة 2007.

[6] الوثيقة A/41/10 بعنوان "اقتراح لإنشاء لجنة للويبو معنية بالتدقيق". وقد عدلتها الجمعيات سنة 2007.

أمين المظالم

8. خلال سنة 2009 ووفقا لمقتضيات الميثاق، واصلت الشعبة عقد اجتماعاتها بانتظام لضمان تنسيق جيد وتفادي تكرار الأنشطة بلا جدوى. وكان تبادل وجهات النظر والمناقشات أمرا مجديا ومفيدا فعلا للمدقق الداخلي وأمين المظالم كي يؤدي كل منهما مهمته المنفصلة والمستقلة على أتمّ وجه.

متابعة وتنفيذ لتوصيات الرقابة الداخلية والخارجية

9. يخضع تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بالرقابة على يد مسؤولي الويبو لمتابعة منتظمة يضطلع بها المسؤولون والشعبة بغية التحقق من أن الإدارة نفذت التوصيات على نحو فعال وأن الإدارة العليا قبلت أن تجازف بعدم تنفيذها. وتتولى الشعبة ذلك بثلاث وسائل هي:

- إجراء استعراض لتنفيذ التوصيات السابقة في المجال المعني عند بداية أي تدقيق جديد،
- استعراض دوري لقائمة "توصيات الرقابة محل التنفيذ" وتحديثها بفضل المعلومات المستقاة من المديرين المسؤولين وإحالتها إلى لجنة التدقيق لاستعراضه،
- إجراء سنوي خاص لإطلاع المدير العام على التقدم المحرز فيما ينجزه المسؤولون في الويبو من أنشطة تنفيذاً للتوصيات. وفي هذا الصدد، طلب المدير العام من فريق الإدارة العليا بذل المزيد من الجهود لتنفيذ توصيات الرقابة المعتمدة على نحو سريع وملائم وعملي،

10. وتفحص لجنة التدقيق القوائم في كل اجتماع من اجتماعاتها العادية. وخلال هذه الفترة، طلب من مديري البرامج المعنية إضافة معلومات إلى القائمة والجداول الزمنية للأنشطة التي يشرفون عليها وأضفنا إلى القائمة مؤشر للمخاطر على غرار "إشارات السير". وحددنا مديري الويبو المسؤولين أمام المدير العام عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة ومسؤولياتهم تحديدا دقيقا بفضل القائمة المذكورة.

11. وفي نهاية فترة هذا التقرير، لا تزال 213 توصية (بما فيها توصيات لجنة التدقيق) غير منفذة بالكامل. وأثناء الفترة قيد النظر، أضيفت 87 توصية جديدة إلى القائمة ونفذت 133 توصية تنفيذا كاملا. وظل عدد التوصيات المنفذة ثابتا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة لأن المدير العام أبدى التزاما قويا بجعل المديرين ينفذون التدابير التصحيحية اللائقة في الوقت المناسب.

التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الرقابة في الفترة الممتدة من 1 يوليو 2009 إلى 30 يونيو 2010

مصدر التوصيات	1 يوليو 2009			30 يونيو 2010
	العدد الأولي	إضافات خلال الفترة المشمولة بالتقرير	نفِّذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير	لم تنفذ بعد كليا
مراجع الحسابات الخارجي	31	20	22	29
تقارير وحدة التفتيش المشتركة	4	---	---	4
شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية	152	47	83	116
إرنست أند يونغ	1	---	---	1
لجنة التدقيق	71	20	28	63
المجموع	**259**	**87**	**133**	**213**

12. أما توصيات مراجع الحسابات الخارجي فقد ظلت تنفذ تدريجيا خلال الفترة ولكن بعضها لم ينفذ إلا جزئيا[7]. وعملا بمقتضيات الفقرة 21 من ميثاق التدقيق الداخلي أعد تقرير للمدير العام بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي ووجهت نسخة عن التقرير أيضا إلى المراجع الخارجي ولجنة التدقيق.

13. وأُعد مشروع تعميم إداري يقترح على المدير العام سياسة عامة وإجراءات للتبليغ ومهام مديري البرامج ومدير الشعبة ومسؤولياتهم فيما يخص تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة في الويبو. وبعد مشاوراتٍ مع المسؤولين عن البرامج عرض المشروع على المدير العام للموافقة عليه. وقد أُبلغت لجنة التدقيق رسميا بمحتوى مشروع التعميم الإداري.

الانخراط في شبكات الأمم المتحدة

14. ينص ميثاق التدقيق الداخلي صراحة (الفقرة 13(و)) على ضرورة المشاركة في مختلف شبكات الأمم المتحدة الرسمية لوظائف الرقابة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الشعبة تعاونها الفعال وعملها النشط مع سائر وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها. ويذكر في هذا الصدد ما يلي:

- مشاركة الشعبة في الاجتماع الأربعين لممثلي دوائر مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة الذي احتضنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبتمبر 2009 في كوالالامبور،
- ومشاركة الشعبة في المؤتمر الحادي عشر للمحققين الدوليين الذي احتضنه مكتب الأمم المتحدة لدوائر الرقابة الداخلية في نيروبي بكينيا في يونيو 2010،
- وترؤس فريق عامل لعام 2009 يتألف من ممثلين عن دوائر مراجعة الحسابات الداخلية ويعنى بالمبادئ والممارسات السليمة في لجان التدقيق لدى الأمم المتحدة. ومن موقعها هذا، أعدت عرضا وشاركت في المناقشات الدائرة مع الاتحاد الدولي للاتصالات والدول الأعضاء فيه بشأن إنشاء لجنة للتدقيق لدى الاتحاد المذكور.
- وعضو في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وهو محفل مشترك بين الوكالات للمهنيين المعنيين بالتقييم في منظومة الأمم المتحدة وفريق جنيف للمقيمين التابعين للأمم المتحدة.

رابعا. الموارد والتخطيط للرقابة الإدارية

15. واصلت الشعبة أداء ولايتها قدر المستطاع رغم مواردها المحدودة. ومن أولوياتها التمكّن من إنجاز برنامج شامل للتدقيق الداخلي والتقييم، يرتكز على تقييم دقيق للمخاطر وضمان الاستجابة لقضايا التحقيق في آجال أقصر.

[7] من أصل تسع وعشرين (29) توصية لم تنفذ بعد بالكامل صدرت ثلاث سنة 2007 عن الأمور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

جدول ومعلومات عن التوظيف

التنظيم الإداري للشعبة	الوظائف الراهنة	عدد العاملين في 30 يونيو 2010	تعليقات
المدير وقسم الدعم	1	2	مدير الشعبة بدرجة D1 ومساعدة إدارية تعمل بعقد مؤقت لمدة 6 أشهر ينتهي في سبتمبر 2010.
قسم التدقيق الداخلي	2	1	مدقّق رئيسي بدرجة P4 ومنصب شاغر لرئيس قسم التدقيق الداخلي بدرجة P5 يعلن عن شغوره من جديد في سبتمبر 2010 ومدقق داخلي من فئة خبير استشاري سيوقع عقدا لمدة 12 شهرا ابتداء من 1 أغسطس 2010.
قسم التحقيق	1	3	محقّق رئيسي بدرجة P4 ومحقق من فئة خبير استشاري حتى نهاية 2010 ومساعد إداري يعمل بعقد مؤقت لمدة 4 أشهر ينتهي في أكتوبر 2010.
قسم التقييم	2	1	جاري تعيين رئيس قسم التقييم بدرجة P5. والمقيّمة الرئيسية بدرجة P4 هي حاليا في إجازة وضع وإجازة خاصة إلى نهاية 2010.

16. ظلت مسألة التوظيف تعرقل تطبيق الرقابة الداخلية في الويبو على نحو فعال وملائم لمدة طويلة. واتخذ المدير العام بعض التدابير الإيجابية المحمودة لزيادة موظفي الرقابة خلال هذه الفترة. وأصبحت الشعبة تضم 6 مناصب (أربعة منها شغلت) وسيعين قريبا 4 موظفين مؤقتين فيرتفع عدد الموظفين إلى 8 بحلول أغسطس 2010. وتظل أولوية الشعبة حاليا في مجال التوظيف هي ملء المناصب الشاغرة والحصول على مزيد من المناصب لفائدة التدقيق الداخلي والتحقيق والمساعدة الإدارية والدعم. ومن شأن ذلك أن يمكن الشعبة من الاقتراب أكثر من معايير الأمم المتحدة في مجال التدقيق الداخلي. ولا بد من إتمام إجراءات التوظيف الطويلة لملء منصبي رئيس قسم التدقيق الداخلي ورئيس قسم التقييم، وهما من المناصب البالغة الأهمية.

17. وكانت حركة الموظفين في الفترة قيد الاستعراض كما يلي:

- عادت المقيّمة الرئيسية (درجة P4) في أكتوبر 2009 من نقلها المؤقت إلى قسم إدارة البرنامج والأداء وهي حاليا في إجازة وضع وإجازة خاصة بدون راتب إلى ديسمبر 2010.
- واستعير محقق من مكتب الأمم المتحدة بجنيف ليعمل جلّ المدة.
- والتحق بالشعبة مساعد مؤقت للتحقيق والرقابة في أبريل 2010.

18. ويقتضي ميثاق التدقيق الداخلي (الفقرة 23) أن يقدّم المدقق الداخلي تعليقات على مدى كفاية الموارد المخصصة للرقابة الداخلية في المنظمة. ولا تملك الشعبة الموارد البشرية الكافية لضمان التنفيذ الفعال لأي من وظائف الرقابة الداخلية وتمكين الشعبة من تحقيق الأهداف المحددة في ولايتها على نحوٍ مُرضٍ.

ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة للفترة 2010-2011[8]

النفقات والالتزامات في 30 يونيو	الميزانية المعتمدة للفترة 2010-2011	الرصيد
911	3,705	2,794

[8] في 30 يونيو 2010. وتحسب المبالغ بآلاف الفرنكات السويسرية. التزامات التوظيف تخصص سنويا. هذه الميزانية بصيغتها الحالية التي وافق عليها المدير العام.

ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة للفترة 2008-2009 [9]

الميزانية المعتمدة			النفقات	النفقات والالتزامات		الرصيد		
الموارد البشرية	الموارد الأخرى	المجموع	الموارد البشرية	الموارد الأخرى	المجموع	الموارد البشرية	الموارد الأخرى	المجموع
2 709	1 748	4 457	2 250	1 670	3 920	[10]459	78	537

19. وخلال الفترة قيد الاستعراض، استعين بخبراء مأجورين لأداء مختلف أنشطة الرقابة. وكان ذلك مهما بصفة خاصة فيما يتعلق بأعمال التدقيق في تكنولوجيا المعلومات والتحقيقات المتصلة بها[11]. ومن المرتقب مواصلة الاستعانة بالخبراء المأجورين والمتعاقدين في السنوات القادمة من أجل تمكين الشعبة من تعويض النقص في الموارد البشرية وتنفيذ ولايتها بفعالية بإضفاء قيمة في مجال إدارة المخاطر والرقابة والإدارة السليمة.

خامسا. التطلع إلى الأمام

20. ترد أدناه بعض الأهداف والتحديات الرئيسية للفترة المقبلة.

التدقيق الداخلي

21. الأمر الأكثر إلحاحا في التدقيق الداخلي هو إجراء المزيد من التدقيق في المجالات عالية المخاطر كي يتسنى تقديم الضمانات المعقولة على نطاق واسع إلى المدير العام والدول الأعضاء بشأن ملاءمة المراقبة الداخلية في الويبو وفعاليتها. وسيستمر تعديل استراتيجية التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر والاحتياجات وفقا لتغيرها وللأهداف الاستراتيجية وطبيعة المخاطر في المنظمة. وسيركز التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر والأمور المرتبطة بالإدارة السليمة بغية دعم المدير العام في مسعاه إلى إقامة نظام مؤسسي فعلي لإدارة المخاطر في الويبو. ويظل تعيين رئيس لقسم التدقيق أمرا أساسيا لأداء هذه المهام على أكمل وجه.

22. وبموازاة أعمال التدقيق ينبغي مواصلة صقل مهارات موظفي التدقيق الداخلي للعمل وفقا للمعايير الدولية بشأن التدقيق الداخلي. وستواصل الشعبة أيضا إعداد دليلها بشأن التدقيق وسائر المبادئ التوجيهية في هذا المجال. ومن المعتزم تحقيق تقدم في المسائل المرتبطة بجودة التدقيق وذلك بالاستمرار في تطوير مشروع التقييم الذاتي للجودة وتنفيذ توصيات المتأتية من تقييم الجودة الذي ينجزه مراجع الحسابات الخارجي.

التحقيق

23. تظل أولى أولويات الرقابة الإدارية أن يكون التحقيق مهنيا يحترم الآجال. ويحتاج التحقيق إلى موظفين دائمين إضافيين لتصريف العدد الكبير من القضايا وكي يظل إنجاز هذا العمل متميزا بالجودة ومراعيا للآجال. وقد أوصى خبراء التحقيق الخارجيون بأن يعيّن في قسم التحقيق ثلاثة موظفين على الأقل.

24. وخلال فترة التقرير كان من المأمول تصريف عدد كبير من القضايا المتأخرة. ولكن طلبات التحقيق ظلت في تدفق مطرد في بداية 2009 بالمستوى نفسه الذي عرفته سنة 2008. واستلزمت التحقيقات بشأن أمن المعلومات وقتا طويلا وموارد أكبر مما كان متوقعا في الأصل وظل يتولاها فعليا وكليا محقق واحد خلال جزء

[9] في 31 ديسمبر 2009. وتحسب المبالغ بآلاف الفرنكات السويسرية، بما في ذلك الأموال الموافق على نقلها من الميزانية غير المخصصة بموافقة خاصة من المدير العام.

[10] الوفورات من المناصب الشاغرة.

[11] سنة 2009 أضاف المدير العام مبلغ 039 055 1 فرنكا سويسريا إلى الأموال الموجودة الخارجة عن ميزانية الأجور تلبيةً للحاجة الماسة إلى عمليات تحقيق إضافية يضطلع بها خبراء في المجال المعني.

كبير من سنة 2008 وطيلة 2009 حتى النصف الأول من 2010. ولا يسعنا بعد التنبؤ بصفة مؤكدة بأن الطلب على التحقيقات الشبيهة بما حدث في 2008 و2009 سيتراجع بقدر كبير في الفترات القادمة.

التقييم

25. سيتيح رجوع الموظفين إلى قسم التقييم وتوظيف رئيس جديد للقسم في بداية 2011 استئناف تنفيذ سياسة الويبو الجديدة بشأن التقييم. ومن شأن ذلك أن يمكّن الشعبة من الشروع في إجراء قدر كاف من التقييم المستقل في الويبو ويدفعها مرة أخرى إلى وضع الإطار المؤسسي للتقييم المستقل في الويبو.

26. ومن المعتزم مرة أخرى أن يفضي إجراء المشاورات مع الأطراف المعنية الرئيسية وتقدير أولويات التقييم في المنظمة إلى إعداد خطة عمل التقييم لسنة 2011. وسيتبع قسم التقييم استراتيجية تتلخص في إجراء عمليات تقييم محدّدة بحيث يسهم فيما يلي:

- دعم توطيد الإطار المؤسسي لإرساء ثقافة التقييم وإدراك مزاياه،
- والمساعدة على وضع أنظمة رصد عمل البرامج وتقييمه وتعزيز تلك الأنظمة،
- وتعزيز إنجازات الويبو وتوجه القائم على النتائج في عملها وضرورة تحسين إمكانيات الرصد،
- وإرساء ثقافة التعلّم وهياكل المساءلة في المنظمة بغية تشجيع منفذي البرامج على إعداد تقارير عن التحديات والصعوبات التي يواجهونها أثناء التنفيذ ثم إيجاد الحلول العملية الممكنة لتحسين الأوضاع.

سادسا. الخلاصة

27. لقد وضعنا القاعدة الإجرائية لإنجاز أعمال التدقيق والتحقيق والتقييم على المستوى الداخلي خلال فترة التقرير وسيتواصل تطويرها حسب الموارد المتاحة. وسيتسم التنفيذ الكامل لمقترح ميثاق التدقيق الداخلي والرقابة الجديد بجانب من الأهمية. لكن سيظل تركيز سياسة الشعبة أولا على جميع عمليات التدقيق والتحقيق والتقييم على المستوى الداخلي الملحة والعالية المخاطر من أولى الأولويات.

28. أما المسائل المرتبطة بالتوظيف في الشعبة، ومن ثم عرقلة استقلالية العمل، فإننا نسعى حاليا إلى معالجتها والتغلب عليها بفعالية أكبر. وقد تَواصل تطوير الشعبة إجمالا وبناء إطارها المؤسسي خلال الفترة قيد الاستعراض. وزوّد المدير العام قسم الرقابة الداخلية المستقلة بموظفين إضافيين خلال هذه الفترة ونحن على وشك الانتهاء من إجراءات توظيف إضافي مطولة ومهمة. ويظل تعزيز المراقبة في الويبو وتحسين مستوى الأعمال والإجراءات الإدارية محل تركيز أساسي في الشعبة. أما قبول الإدارة العليا للمخاطر العالية حسب التدقيق في مستويات أدنى مما ترغب فيه الشعبة لم يرق إلى مستويات مقبولة.

29. ولا للشعبة بعدد موظفيها الحالي يمكن أن تكفل تقديم الويبو خدمات وأنشطة عالية الجودة تضفي قيمة على الأموال. وإن الأداء السليم والمراقبة والمساءلة والقيادة في الويبو تتحسّن، إلا أنّ ذلك لم يتحقق تماما بعد لأن الرقابة الداخلية لم تؤد بعد دورها بالكامل في مساعدة الإدارة في هذا الصدد.

[يلي ذلك الملحق الأول]

العبر المستخلصة من التحقيق والتوصيات

أدت العبر المستخلصة من أعمال التحقيق المنجزة خلال الفترة محل هذا التقرير إلى توصيات ترمي إلى تحسين إجراءات المراقبة الداخلية وأنظمة العمل في المنظمة. ورفعنا إلى المدير العام وغيره من المديرين المسؤولين توصيات بشأن ما يأتي:

استرجاع التكاليف المباشرة

- استرجاع تكاليف الاتصالات التي أجراها موظفو الويبو بالهواتف الممنوحة لهم عبر إرسال فواتير أوتوماتيكية إليهم.

الإخلال بساعات العمل

- تخفيض تكاليف الموظفين فيما يخص الإخلال بنظامي ساعات العمل Flexitime وInterflex من خلال مراجعة أسلوب مراقبة الأنظمة.
- الارتقاء بجودة البراهين إبان التحقيق في حالات الإخلال بساعات العمل بالنظر في وضع نظام مراقبة تلفزي في دارة مغلقة.
- تقليص مدة التحقيق وتكاليفه بتطويل مدة الاحتفاظ بالمعلومات في نظام المراقبة التلفزي في دارة مغلقة من 28 يوما إلى سنتين وتخزين البيانات في صيغة غير حصرية.

النزاهة

- التشجيع على مراعاة الأخلاقيات المهنية بتعليم الموظفين التزاماتهم بالإبلاغ بموجب القاعدة 1.6 من نظام الموظفين "الأنشطة والمصالح خارج المكتب الدولي".
- جلب التأييد لمراعاة الأخلاقيات المهنية والعفو عن الموظفين ممن يبلّغون لأول مرة عن الأنشطة والمصالح الخارجية.

الفعالية

- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتحرش مواءمة تعريف التحرش مع تعريف الأمم المتحدة.
- تحسين صياغة مواصفات الوظائف بتوجيهها نحو الكفاءات.

التعيين

- تحسين قدرة الويبو على استقطاب موظفين يستوفون أعلى معايير الكفاءة والمهارة والنزاهة بفضل ما يلي:
  - مواءمة إجراءات التعيين التي تطبقها إدارة الموارد البشرية مع أفضل الممارسات في الأمم المتحدة ودوليا.
  - توخي الحذر اللازم عند فحص الأسس التي يستند إليها التعيين.
  - توسيع نطاق الحماية من التمييز على أساس السن بتعديل القاعدة 4.7 من نظام الموظفين (العرق والجنس والدين).
  - وضع مبادئ توجيهية بشأن تعارض المصالح عند أعضاء هيئات التعيين.
  - تمويل دورات تدريبية إلزامية لأعضاء هيئات التعيين مع التركيز على تقنيات المقابلات القائمة على الكفاءات.

[يلي ذلك الملحق الثاني]

إحصائيات التحقيق

إلى نهاية فترة التقرير ومنذ مارس 2008 (حين أنشئ قسم التحقيق) إلى يومنا هذا سجلت الشعبة ما مجموعه 52 قضية تحقيق في سجل قضايا قسم التحقيق. وتتعلق بعض القضايا المسجلة سنة 2008 بمظالم من سنوات ماضية. وخلال تلك السنوات الماضية تكللت عدة قضايا واسعة النطاق ومعقدة بالنجاح.

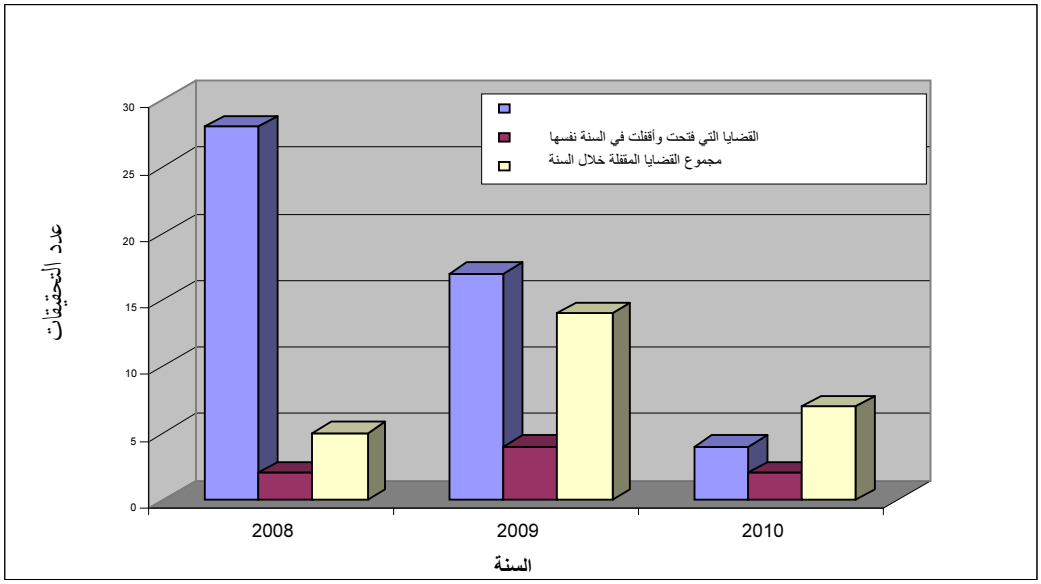

الرسم 1: قضايا التحقيق المسجلة سنويا

وفي 30 يونيو 2010 كان قسم التحقيق بصدد إنجاز ست عمليات تحقيق. وثمة 20 قضية إضافية لم تقفل بعد.

وفي الرسم 2 أدناه تصنيف التظلمات التي أنجز فيها التحقيق منذ مارس 2008 إلى اليوم حسب طبيعتها:

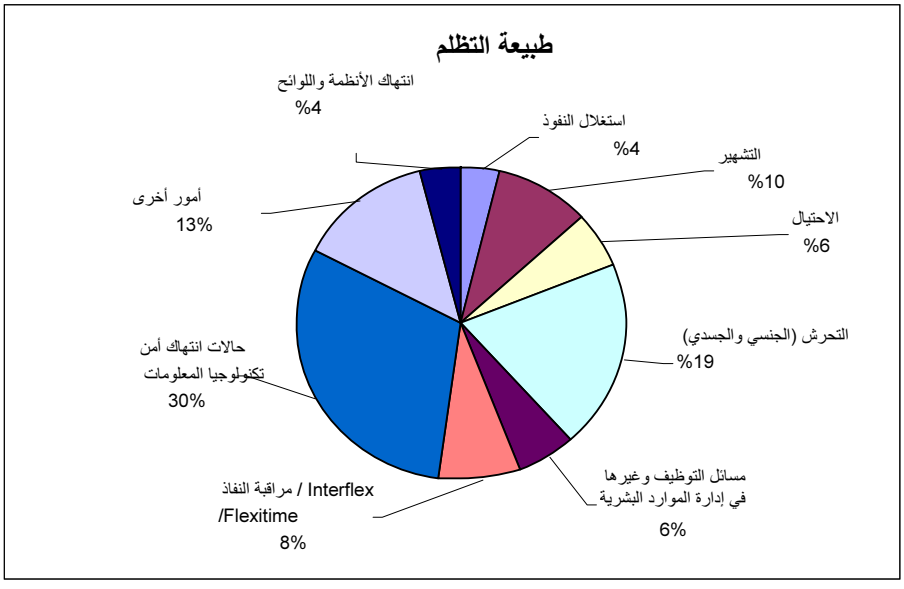

الرسم 2: طبيعة التظلم

وكما هو مبيّن في الرسم التالي فقد كان موظفو الويبو أكبر مجموعة طالبت بالتحقيقات التي عالجتها الشعبة.

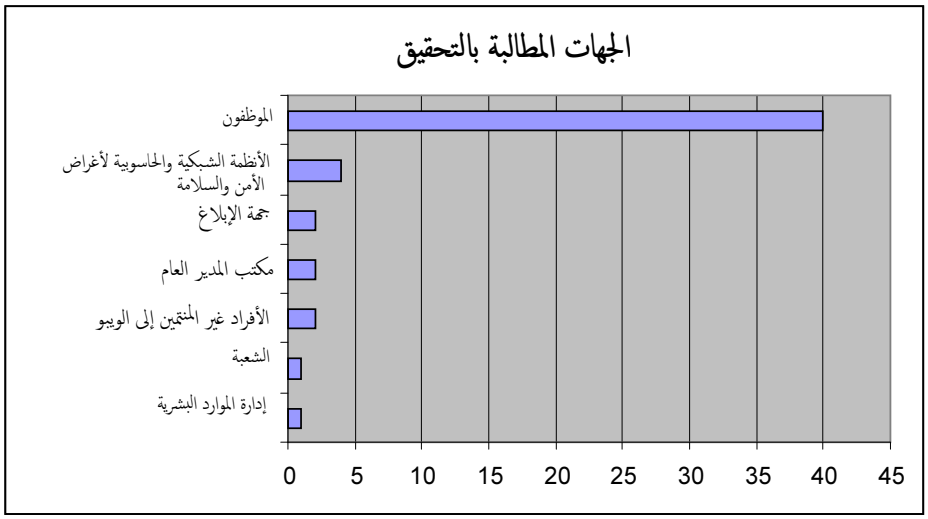

الرسم 3: الجهات المطالبة بالتحقيق

ولدعم المظالم الواردة من الموظفين يعكف قسم التحقيق على تعزيز إجراءات الإبلاغ وصياغتها باعتبار ذلك من أولوياتها (انظر الفقرة 8 من الميثاق) وستضع إجراء لسرية الإبلاغ يشمل "خط اتصال مباشر".

ويبلغ حاليا متوسط المدة المنتهية لإتمام إحدى التحقيق في القضية الواحدة ابتداءً من التسجيل إلى رفع التقرير 8 أشهر. على أن الهدف المنشود هو خفض هذه المدة إلى أقل من 6 أشهر في السنتين المقبلتين.

[نهاية الملحق الثاني والوثيقة]